فضيحة التجسس الأميركية قنبلة من العيار الثقيل - التداعيات والآثار

قاسم الشاوش

فجرت فضيحة التجسس الأميركية على دول الحلفاء والعالم قنبلة من النوع الثقيل ألقت بظلالها على العلاقات بين الولايات المتحدة والإطراف ذات الصلة التي يتوقع لها أن تزداد تأزما على أكثر من صعيد، إذ بدت تداعيات هذا التجسس في ردود الفعل الغاضبة من قبل الأطراف التي كانت ضحية هكذا فضيحة أسفرت بحسب المعطيات الراهنة في استدعاء سفراء أميركا للتوضيح وإيصال رسالة الاستياء إلى البيت الأبيض الذي بات في موقف حرج غير مسبوق انعكس بآثاره السلبية على العلاقات الثنائية والتعاون مع البيت الأبيض في عدة قضايا ساخنة..

وفي تفاعل فضيحة التجسس تتجه كل من ألمانيا والبرازيل في تقديم مشروع قرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة يضع نهاية لعمليات التجسس المكثفة وانتهاك الحياة الشخصية فيما لا تزال قضية سنودن مع موسكو بين مد وجزر .وكانت فرنسا وألمانيا قد أطلقتا مبادرة مشتركة مدعومة من الدول الأوروبية الأخرى سعياً منها لإيجاد أرضية تفاهم مع الولايات المتحدة قبل نهاية العام .

وأثار كشف المعلومات عن برامج المراقبة الواسعة لوكالة الأمن القومي التي تشمل مواطنين أميركيين وقادة دول أجنبية على حد سواء القلق في الولايات المتحدة بشأن دور وكالة يعتقد البعض أنها أصبحت خارجة عن السيطرة..

فمنذ يونيو الماضي أدت تسريبات ادوارد سنودن المستشار السابق في الوكالة المكلفة مراقبة الاتصالات والتي كشفت تسجيل معطيات هاتفية لمواطنين أميركيين ومراقبة مكالمات ملايين الفرنسيين والتنصت على الهاتف الجوال للمستشارة الألمانية..إلى فتح الباب أمام كل الاحتمالات ووضعت إدارة الرئيس باراك اوباما في موقع الدفاع..

فعلى الصعيد الداخلي اضطرت الإدارة للأخذ بالاعتبار المخاوف المتعلقة باحترام الحياة الخاصة

أما على الصعيد الخارجي فقد اضعف الكشف عن هذه المعلومات موقف اوباما ازاء حلفائه الأوروبيين والبرازيل أو المكسيك ما حدا بالإدارة إلى أن تتساءل حول الضرورة التي يشدد عليها مسؤولو الاستخبارات لجمع هذا الكم من المعطيات تحت مسمى مكافحة الإرهاب..

صرح دبلوماسيون بالأمم المتحدة بأن ألمانيا والبرازيل تعدان مشروع قرار بالجمعية العامة للأمم المتحدة سيطالب بوضع نهاية لعمليات التجسس المكثفة وانتهاك الحياة الشخصية، بعد أن كشف متعاقد سابق مع المخابرات الأميركية عن برامج تجسس دولية ضخمة.

وأدانت كل من رئيسة البرازيل "ديلما روسيف" والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل عملية التجسس الواسعة النطاق التي قامت بها وكالة الأمن القومي الأميركية، وفقاً لـ"رويترز".

وأثارت اتهامات بأن وكالة الأمن القومي الأميركية اطلعت على عشرات الآلاف من تسجيلات التليفونات الفرنسية - بالإضافة إلى مراقبة هاتف ميركل - غضبًا في أوروبا.

ولم تقتصر فضيحة التجسس على الحلفاء فقط بل طالت أيضا مراقبة كافة مؤتمرات الأمم المتحدة

وكشفت مجلة «دير شبيغل» الألمانية أمس أن وكالة الأمن القومي الأميركية اخترقت أنظمة الاتصالات في الأمم المتحدة وتجسست على كافة مؤتمرات الهيكل الأممي.

وأكدت المجلة أن وكالة الأمن القومي الأميركية قامت بمراقبة مقر هيئة الأمم المتحدة في نيويورك طيلة سنتين على الأقل

وأفادت نقلا عن وثائق كان العميل الأميركي السابق إدوارد سنودن قد قدمها للصحفيين أنّ الوكالة استطاعت عام 2012 أن تخترق أجهزة الكمبيوتر، الأمر الذي مكنها من متابعة الجسور التلفزيونية في هيئة الأمم المتحدة والتنصت عليها.

وشددت على أن مثل هذا التجسس يعد خرقا لاتفاقية واشنطن مع هيئة الأمم المتحدة التي تحظر القيام بنشاطات سرية كهذه.

وتدل الوثائق السرية التابعة للوكالة والتي قام سنودن بنسخها على أن الوكالة كانت تتنصت أيضا على بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة. وتوفرت لدى الاستخبارات الأميركية معلومات عن مواقع المكاتب في أفينيو الثالث بنيويورك التي انتقل إليها الدبلوماسيون الأوروبيون في سبتمبر عام 2012 وكذلك الخوادم (السيرفرات) وغيرها من أهداف البنية التحتية المعلوماتية.

وعلاوة على ذلك تشير مجلة «شبيغل» إلى أن وكالة الأمن القومي كانت تجمع المعلومات

عن طريق ما يزيد على 80 سفارة وقنصلية أميركية في البلدان المختلفة، وذلك باستخدام برنامج خاص أطلق عليه «Service Special Collection». وأقيمت مراكز تنصت كهذه على وجه الخصوص في فرانكفورت على الماين وفينا..

وكانت وسائل إعلام قد أفادت في وقت سابق بأن وكالة الأمن القومي كانت تتنصت على ممثليات الاتحاد الأوروبي في واشنطن ونيويورك وكذلك في 38 سفارة أجنبية وبعثة دبلوماسية، بما فيها سفارات حلفائها في الناتو..

وفي سياق المبررات الأميركية الواهية عن فضيحة التجسس أقرت ليسا موناكو مستشارة الرئيس الأميركي لمكافحة الإرهاب نريد التأكد من أننا نجمع المعلومات الاستخباراتية لأننا بحاجة إليها وليس لأننا قادرون على ذلك". لكنها أكدت في مقالة نشرتها يو اس توداي أن الاستخبارات الأميركية تخضع للقيود والإشراف أكثر من أي بلد آخر في التاريخ.

وذلك ما حصل فعلا بعد التجاوزات في ظل رئاسة ريتشارد نيكسون كما لفت غوردون أدامس البروفسيور في الجامعة الأميركية بواشنطن مشيرا إلى إنشاء محكمة سرية في 1978 مكلفة الإشراف على برامج مراقبة وكالة الأمن القومي..

ومنذ اعتداءات 11 سبتمبر 2001 تبدل كل شيء حيث صدر القانون الوطني (باتريوت اكت) في خضم ذلك، كما أوضح هذا المسؤول السابق في إدارة بيل كلينتون قائلا "في هذا المناخ من الخوف ألغينا فقط مراقبة أجهزة الاستخبارات. وذلك فتح الباب أمام سلوك قناصة..

وتابع عندما تقول وكالة الأمن القومي أنها تتصرف في إطار القانون تكون الحقيقة أن المشرعين أعطوها هامش مناورة واسع تمسكت به كليا". لكن ذلك لا يجعل منها وكالة "شريرة" بل منظمة تسعى لإنجاز مهمتها بدون تقديم حسابات..

وشبهت مجلة "فورين بوليسي" الجنرال كيث الكسندر رئيس وكالة الأمن القومي ب"رعاة البقر" (كاوبوي) ونقلت عن مسؤول سابق في الاستخبارات ان الجنرال لا يأبه كثيرا بالتقيد بالقانون بقدر ما يهمة انجاز العمل..

ورأى غريغ نجيم من مركز الديمقراطية والتكنولوجيا، وهو مركز ناشط من أجل حرية الانترنت انه "بالرغم من كل الآليات التي وضعت لحماية الحياة الخاصة، الحقيقة هي أن المراقبة لا تنجح"

وأضاف أن أحد الأسباب الرئيسية لهذا الفشل هو أن مسؤولي الاستخبارات خدعوا الكونغرس والشعب" بشأن ضخامة جمعهم للمعلومات. "حتى أنهم ضللوا المحكمة الفدرالية المكلفة بمراقبة أنشطة الاستخبارات..

وعبر عدد من الأعضاء الديمقراطيين في لجنة الاستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ أمثال رون وايدن ومارك يودال عن استيائهم لعدم اطلاعهم على تصرفات وكالة الأمن القومي..

ولفت محلل أخر هو جيم هارير من معهد كاتو إلى أن الإشراف على أنشطة وكالة الأمن القومي من قبل محكمة سرية ليس له معنى وهو أمر مخالف لأبسط مبادئ الشفافية..

واعتبر غريغ نجيم من جهته "في نهاية المطاف لا يهم درجة المراقبة، فليس هناك بديل للقيود القانونية لكن في الوقت الحاضر غير موجودة لدينا..

إيران تنفي تعليق تخصيب اليورانيوم بنسبة 20%

طهران/ أ.ف.ب

أكد رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الايراني علاء الدين بوروجردي أمس أن بلاده ستواصل تخصيب اليورانيوم بنسبة 20 % نافيا بذلك تصريحا للمتحدث باسم اللجنة، بحسب ما أوردت وكالة الانباء الايرانية الرسمية.

وقال المسؤول الايراني: ان "الأنشطة النووية لايران مستمرة كما في الماضي وتخصيب اليورانيوم بنسبة 20% متواصل".

واعلن حسين نجفي حسيني المتحدث باسم اللجنة قال الخميس الماضي أنه لا وجود "لإنتاج بالمرة" وانه "في الوقت الحالي لا حاجة لإنتاج يورانيوم (مخصب) بنسبة 20%"، بحسب ما أورد موقع البرلمان الايراني.

لكن نجفي حسيني عاد أمس الأول وقال لوكالة فارس: ان وسائل الاعلام اساءت تفسير تصريحاته نافيا ان يكون ادلى بمثل هذه التصريحات.

ورفضت الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تراقب الانشطة النووية الايرانية التعليق على تلك التصريحات.

ويتم ابلاغ اعضاء لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الايراني بانتظام بتقدم البرنامج النووي. لكن تعليقاتهم تم نفيها مرارا من قبل الحكومة. ويعود القرار في هذا الملف الاستراتيجي الى المرشد الاعلى للجمهورية آية الله علي خامنئي.

ومسالة تخصيب اليورانيوم من قبل ايران تمثل ابرز المسائل المثيرة لقلق اسرائيل والقوى الغربية التي تخشى ان يستخدم اليورانيوم المخصب بنسبة 20% للحصول على يورانيوم مخصب بنسبة 90 % وهي النسبة اللازمة لصنع سلاح نووي. وتنفي ايران باستمرار سعيها لصنع سلاح نووي.

وتؤكد ايران ان اليورانيوم الذي تخصبه مخصص لمفاعل بحوث في طهران كما تؤكد على حقها في تخصيب اليورانيوم على ترابها رغم مطالبة الامم المتحدة اياها بوقف البرنامج النووي الايراني وفرض عقوبات اقتصادية دولية.

وتطالب الدول الخمسة زائد واحد (الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا والصين وفرنسا والمانيا) التي تفاوض ايران من اجل تسوية دبلوماسية لازمة البرنامج النووي، طهران بوقف تخصيب اليورانيوم بنسبة 20%.

واستؤنفت المفاوضات بين الجانبين في منتصف اكتوبر حيث عرضت ايران خارطة طريق للخروج من الأزمة اتفق الطرفان على التكتك بشانها. وسيعقد اجتماع جديد بينهما يومي 7 و8 نوفمبر.

وتخضع كافة انشطة أيران النووي لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات..

الجلسة العامة

وتضمنت القرارات انعقاد الجلسة العلنية الثالثة على مرحلتين المرحلة الأولى تخصص لقراءة ومناقشة التقارير المنجزة دون التصويت عليها.. فيما المرحلة الثانية تكون الختامية وسيتم الإعلان عنها فور إنجاز جميع تقارير فرق العمل ووثيقة مخرجات الحوار بما في ذلك ضمانات التنفيذ للتصويت وفقاً للنظام الداخلي للمؤتمر..وشددت اللجنة على فرق العمل التي لم تقدم تقاريرها الالتزام بالتسليم في موعد لا يتجاوز أسبوعا من الآن ما عدا الفرق التي سبق وأن التزمت بتسليم تقاريرها قبل هذا الموعد.

ونوهت اللجنة بعدم ترحيل أي من موضاعات الحوار إلى ما بعد المؤتمر.

بادويلان: اجتماع

وأكدت بادويلان خلال ترؤسها أمس لاجتماع الفريق بحضور لجنة مصغرة من لجنة التوفيق، أن الاجتماعين لا علاقة لهما بالإجراءات اللائحية لمؤتمر الحوار الوطني، كون الفريق توافق على المادة سلفاً، مشيرة إلى أن "الفريق عقد اجتماعيه وفقا للنهج التوافقي لمؤتمر الحوار الوطني ومن أجل مصلحة الوطن".

من جهتها نفت عضو لجنة التوفيق توكل كرمان خلال زيارتها ورئيس فريق استقلالية الهيئات عضو لجنة التوفيق معين عبدالملك لفريق عمل الحكم الرشيد؛ الأنباء التي تحدثت عن إلغاء مادة العزل السياسي، مشيرة إلى أنه "لا صحة لها ولا يحق لرئيس الجمهورية أو أي أحد إلغاء المادة".

وقالت كرمان وفقاً لما ذكره موقع الحوار الوطني "حديث الرئيس عن الحصانة ونقل السلطة يختلف عن العدالة الانتقالية ومستقبل الحكم الرشيد القائمة على سيادة القانون والمساءلة والنزاهة ومكافحة الفساد".

وأوضحت أن لجنة التوفيق ستعمل قدر الإمكان على الخروج بروح التوافق ولن يتم المساس بالمبادئ الأساسية للدولة اليمنية الحديثة القائمة على العدل والمساواة والمواطنة المتساوية.

وقالت كرمان "سنبذل جهودنا مع المؤتمر الشعبي العام وهذا استثناء لفريق الحكم الرشيد من أجل عودته وإقناعه بالحضور لمناقشة المادة المعترض عليها والتوصل إلى حل توافقي".

من جانبه قال رئيس فريق عمل استقلالية الهيئات وعضو لجنة التوفيق معين عبدالملك إن "لجنة التوفيق توصلت إلى مقترحها بشأن مادة العزل السياسي بعد نقاش طويل وكنا نفضل تواجد مكون المؤتمر لمناقشة المقترح والآن الأمر واضح الفريق اجتمع ليومين وسننقل هذا الأمر إلى لجنة التوفيق التي بدورها ستتخذ قرارا بشأن الموضوع".

القيادة الفلسطينية

كما نفت عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حنان عشراوي هذه المعلومات. وقالت أن "هذه التقارير الخادعة هي تقارير ملفّقة، ولم يوافق الجانب الفلسطيني على مثل هذا التبادل".

وأوضحت عشراوي أن "القضية الوحيدة التي ترتبط بالإفراج عن الأسرى التي وافق عليها السيد الرئيس، هي تأجيل انضمام فلسطين إلى وكالات وهيئات الأمم المتحدة المختلفة".

وكان مسؤول حكومي إسرائيلي كبير طلب الكشف عن هويته قال في رسالة نصية قصيرة لوكالة الصحافة الفرنسية أن مواصلة البناء في المستوطنات جزء من "الترتيبات" التي جرت مع الفلسطينيين والأميركيين قبل استئناف المفاوضات في يوليو الماضي.

وأضاف أن "إسرائيل ستواصل في الأشهر المقبلة الإعلان عن البناء في تجمعات المستوطنات وفي القدس. والأميركيون والفلسطينيون على علم بهذا الترتيب".

ويفترض أن يجتمع الوزراء الإسرائيليون اليوم للموافقة على الإفراج عن دفعة ثانية من الأسرى الفلسطينيين في إطار مفاوضات السلام، كما ذكرت وسائل الإعلام الإسرائيلية.

وقالت صحيفة معاريف انه سيتم الإفراج الثلاثاء عن 26 معتقلا، وهو العدد نفسه من الأسرى الذين تم إطلاق سراحهم في أغسطس الماضي.

وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو سيعطي الضوء الأخضر لبناء مئات الوحدات الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية لإرضاء "الصقور" في غالبيته المعارضين للإفراج عن معتقلين فلسطينيين.

وقال عبد ربه أن "إي إجراء لإسرائيل من قبيل بناء وحدات استيطانية جديدة سيؤدي إلى نتائج وتداعيات بالغة الخطورة ولا يمكننا كقيادة فلسطينية أن نقبل بها مهما كلف الأمر".

من جهتها، أكدت عشراوي أن " المستوطنات جميعها غير شرعية بغض النظر عن موقعها والمواصفات الإسرائيلية التي تحددها، ولن يتم استخدامنا لدفع ثمن التلاعب السياسي والتحالفات الداخلية الإسرائيلية".

وأضافت عشراوي "من الواضح أن الائتلاف الحكومي المتطرف يحاول بيع وتسويق عروض داخلية على حساب حقوق شعبنا الفلسطيني والمتطلبات الإستراتيجية للسلام".

الابرهيمي.. مشاركة

وعبر الإبراهيمي عن أمله في دعوة إيران ومشاركتها في مؤتمر جنيف 2، لكنه لفت إلى أن الدعوة بدت مشروطة باعتراف إيران بما أفرزه جنيف 1.

ويسعى الإبراهيمي إلى إقناع كافة الأطراف بضرورة جلوس ممثلين للنظام والمعارضة إلى طاولة واحدة للسعي إلى إيجاد حل سياسي لنزاع معقد ومدمر مستمر منذ سنتين ونصف سنة.

ولم يتحدد حتى الآن موعد مؤتمر جنيف 2، فقد سبق أن قال قدري جميل -نائب رئيس الوزراء السوري- إنه ربما يعقد يومي 23 و24 نوفمبر/، كما تحدث الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون عن النصف الثاني من الشهر ذاته.

وقد أرجئ عقد هذا المؤتمر مرارا بسبب خلافات بشأن أهدافه والمشاركين فيه، فالنظام السوري يرفض أي تنح للرئيس بشار الأسد في إطار عملية انتقالية، بينما ترفض المعارضة في الخارج بقاءه في السلطة.

وتضم توصيات جنيف 1 وجوب تشكيل حكومة انتقالية تملك كامل الصلاحيات التنفيذية، وبإمكان الحكومة الانتقالية أن تضم أعضاء في الحكومة الحالية والمعارضة، مع ضرورة تشكيلها على قاعدة التفاهم المتبادل بين الأطراف، وهو ما لم ينفذ حتى الآن.

من جهته قال عبد الباسط سيدا -عضو الائتلاف الوطني السوري المعارض- إن تشكيلته لم تتخذ قرارا بعد بشأن المشاركة في مؤتمر جنيف 2.

الجيش النيجيري يقتل 74 عضواً من جماعة بوكو حرام

كانو/ أ ف ب

أكد الجيش النيجيري أنه قتل 74 عضواً مفترضاً في جماعة بوكو حرام المتشددة في عملية جديدة ضد معسكرات في ضواحي مايدوغوري المعقل التاريخي لحركة التمرد وعاصمة ولاية بورنو. وأعلن المتحدث باسم الجيش في هذه المنطقة، محمد دولي، أن «عمليات تشمل معارك برية وهجمات جوية أدت إلى تدمير معسكرات إرهابية محددة ما أدى إلى قتل 74 ناشطاً مفترضاً»، موضحا أن الهجوم العسكري حصل يوم الخميس الماضي.

من جانبهم، شن عناصر مفترضون من جماعة بوكو حرام هجوماً واسعاً منسقاً ضد مبان تابعة للشرطة في داماتورو عاصمة ولاية يوبي في شمال شرق نيجيريا، ما استتبع رداً من قوات الأمن حسبما أعلن شرطي وسكان أمس الأول.

وأثناء هذه الهجمات التي بدأت عصر الخميس الماضي واستمرت حتى وقت متأخر أمس الأول، أحرق المسلحون أربعة مراكز للشرطة على الأقل ما أسفر عن عدد غير محدد من الضحايا، بحسب مسؤول في الشرطة رفض الكشف عن هويته.

وقال مصدر: إن المسلحين «اجتاحوا المدينة بأعداد كبيرة على متن سيارات وسيراً على الأقدام وأتوا من كل الاتجاهات، وشنوا هجمات منسقة ضد منشآت الشرطة بواسطة أسلحة ومتفجرات، وحصل تبادل كثيف لإطلاق النار مع الجنود والشرطيين حتى وقت متأخر ليلاً». وأضاف: «هناك ضحايا بالتأكيد وبينهم عدد من المتمردين، لكن يصعب تحديدهم».

وأوضح «لقد نجحوا في إحراق مركز قيادة الشرطة ودائرة التحقيقات الجنائية ومقر الشرطة المتنقلة ومفوضية شرطة القسم وكلها تقع عند مدخل المدينة». وبدأ المهاجمون بمهاجمة نقطة مراقبة عسكرية خارج المدينة، لكن الجنود صدوهم بينما هاجموا الشرطة في داماتورو، بحسب المصدر نفسه.

وبحسب أحد السكان هارون سعدي، فإن الهجمات بدأت حوالي الساعة الرابعة عصر الخميس الماضي وتواصلت حتى وقت متأخر أمس الأول ليلاً، ما أجبر السكان على البقاء في منازلهم. وروى أيضا «لم ننم الليلة الماضية بسبب الخوف وأزيز الرصاص ودوي الانفجارات في كل أنحاء المدينة التي قيل إن رجال بوكو حرام المسلحين يحاصرونها». وأضاف: «الناس لا يزالون في منازلهم بسبب حظر تجول من 24 ساعة أعلنه الجيش عبر الإذاعة وطلب من الجميع البقاء في منازلهم بينما يشن عمليات ضد المسلحين»، وتعذر الاتصال بالجيش للتعليق على هذا الهجوم.

وداماتورو هي عاصمة ولاية يوبي إحدى الولايات الثلاث في شمال شرق نيجيريا؛ حيث شن الجيش هجوماً واسع النطاق منذ مايو في محاولة لوضع حد لحركة التمرد المتشددة التي تهز المنطقة منذ أربعة أعوام.